الاستراتيجية الصينية تجاه القارة الإفريقية لتأمين مصادر الطاقة خلال المدة (٢٠٢٠–٢٠٢٤)

الباحثة/ رؤى عدنان عبود **أ.د زينب عبد الله منكاش**

Ruaa Adnan Abood **Dr. Zainab Abdullah Mankash**

جامعة النهرين كلية العلوم السياسية **جامعة النهرين كلية العلوم السياسية**

المستخلص: يتناول هذا البحث الاستراتيجية الصينية في القارة الإفريقية خلال المدة (٢٠٢٠–٢٠٢٤) لتأمين موارد الطاقة، مع التركيز على استثماراتها في مشاريع النفط والغاز والطاقة المتجددة والبنية التحتية المرتبطة بها ويقدم البحث تحليلاً شاملاً لدوافع التوسع الصيني، والتوجهات الاستراتيجية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذا التوسع في القطاع الطاقوي وتشمل الدوافع الرئسية وراء هذه الاستثمارات المنافسة مع الشركات الغربية، فائض القدرات الصناعية في الصين، والحاجة المتزايدة للدول الإفريقية إلى موارد طاقة موثوقة ومستدامة.

توضح الدراسة التوجهات الاستراتيجية للصين عبر المشاريع التقليدية للطاقة ومبادرات الطاقة المتجددة، مع التركيز على دور مبادرة الحزام والطريق كآلية أساسية لتعزيز تطوير البنية التحتية، وتقوية الشراكات الثنائية، ودعم التعاون طويل الأمد في القطاع الطاقوي. كما يتناول البحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه الاستثمارات، بما في ذلك استدامة الديون، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المحلية، وتعزيز معايير حماية البيئة. كما أن الاستراتيجية الصينية تعتمد نموذجًا براغماتيًا مزدوج المسار يوازن بين تأمين موارد الطاقة الوطنية للصين ودعم النمو الاقتصادي المحلي في افريقيا، مع المساهمة في التحول نحو الطاقة المستدامة. كما تساهم الاستثمارات الصينية في تطوير الصنعات في القارة الافريقية، وتعزيز فرص العمل، ونقل المهارات والتقنيات

الحديثة. ويُظهر الدمج بين مشاريع الطاقة المتجددة واستثمارات النفط والغاز التقليدية قدرة الصين على التكيف مع المعايير الدولية للتنمية المستدامة والالتزام بتحقيق أهداف التنمية الخضراء.

الكلمات المفتاحية: مبادرة الحزام والطريق، استثمارات النفط والغاز، التنمية المستدامة، الاستراتيجية الصينية

China's Strategy in Africa for Securing Energy Resources during (2020–2024)

Dr. Zainab Abdullah Mankash Ruaa Adnan Abood
Al-Nahrain University, College of Political Science

Abstract: This study examines China's energy strategy in Nigeria during the period 2020–2024, focusing on investments in oil, gas, renewable energy, and related infrastructure. It provides a comprehensive analysis of the motivations behind China's expansion, strategic directions, and the economic, social, and environmental impacts of these investments in Nigeria's energy sector. The main drivers include competition with Western companies, China's surplus industrial capacity, and Nigeria's urgent need for reliable and sustainable energy resources. The study highlights China's strategic engagement through conventional energy projects and renewable energy initiatives, emphasizing the role of the Belt and Road Initiative as a key mechanism for infrastructure development, strengthening bilateral partnerships, and supporting long-term cooperation in the energy sector. The research also addresses the economic, social, and environmental implications of these investments, including debt sustainability, job creation, technology transfer, capacity building, and the promotion of environmental standards. China's strategy follows a pragmatic dual-track model that balances securing national energy

resources with supporting local economic growth in Africa while contributing to the transition toward sustainable energy. Chinese investments foster industrial development, expand employment opportunities, and facilitate the transfer of skills and modern technologies. The integration of renewable energy projects with conventional oil and gas investments demonstrates China's adaptability to international sustainability standards and commitment to achieving green development objectives.

Keywords: Belt and Road Initiative, Oil and Gas Investments, Sustainable Development, Chinese Strategy

المقدمة: يعد قطاع الطاقة أحد الركائز المهمة للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في إفريقيا، ويشكل في الوقت نفسه محورًا استراتيجيًا للدول الكبرى الساعية لتأمين مواردها الطاقوية. شهدت الصين خلال السنوات الأخيرة توسعًا استثماريًا ملحوظًا في القارة الإفريقية، مستفيدة من فائض قدراتها الصناعية والحاجة الملحة للقارة للطاقة والبنية التحتية. يأتي هذا التوسع ضمن استراتيجيات شاملة تشمل الاستثمار التقليدي في النفط والغاز، إلى جانب دفع التحول نحو الطاقة المتجددة، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ومبادرة الحزام والطريق. كما ان الاستثمارات الصينية تسعى إلى تعزيز البنية التحتية للطاقة، وتوسيع الشراكات الثنائية مع الدول الإفريقية، ونقل التكنولوجيا والمهارات، ودعم فرص العمل المحلية، بما يعكس نموذجًا مزدوج المسار يجمع بين الاستثمارات التقليدية والطاقة المتجددة. ففي نيجيريا يظهر ذلك من خلال المشاريع الكبرى في النفط والغاز إلى جانب محطات الطاقة المتجددة، وخطوط النقل الكهربائية، ما يعكس التوازن بين تلبية الاحتياجات الصناعية والصينية وبين التحول نحو طاقة مستدامة.

وتظهر التوجهات الاستراتيجية الصينية في التأقلم مع المعايير الدولية للتنمية المستدامة، مع مراعاة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشاريع. تشمل هذه الجوانب إدارة الديون، تعزيز فرص العمل، نقل التكنولوجيا، وحماية البيئة ومخاطر التبعية، بما يتيح نموًا اقتصاديًا مستدامًا للقارة، مع دعم الأمن الطاقوي للصين، ويعكس هذا التوسع قدرة الصين على الدمج بين مصالحها الوطنية، والالتزام بالمسؤولية البيئية، وبناء شراكات طويلة الأمد مع الدول الإفريقية الغنية بالموارد.

إشكالية البحث: تنطلق فرضية الدراسة من التساؤل حول مدى قدرة الاستراتيجية الصينية في قطاع الطاقة الإفريقي على تحقيق توازن بين المصالح التنموية للصين ومتطلبات تأمين موارد الطاقة من جهة، وبين دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول الإفريقية من جهة أخرى، ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية.

١. ما الدوافع الاستراتيجية وراء التوسع الاستثماري الصيني في قطاع الطاقة الإفريقي، وبالأخص في نيجيريا؟
٢. كيف تتوزع الاستثمارات الصينية بين مشاريع النفط والغاز والطاقة المتجددة والبنية التحتية المرتبطة بها؟
٣. ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه الاستثمارات على نيجيريا والدول الإفريقية

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الاستراتيجية الصينية في قطاع الطاقة الإفريقي، تقوم على نهج تكيفي مزدوج المسار يوازن بين متطلبات تأمين مصادر الطاقة للصين وتعزيز مصالحها الاقتصادية بعيدة المدى، وبين دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول الإفريقية، من خلال الجمع بين الاستثمارات في الطاقة التقليدية ومشاريع الطاقة المتجددة وتطوير البنية التحتية،

بما يسهم في إعادة تشكيل أنماط التعاون الطاقوي ضمن سياق المنافسة الدولية ومتطلبات التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

١. تحليل التوجهات الاستراتيجية للصين في قطاع الطاقة بالقارة الإفريقية خلال الفترة (٢٠٢٠–٢٠٢٤).
٢. دراسة دوافع التوسع الاستثماري الصيني في مشاريع النفط والغاز والطاقة المتجددة والبنية التحتية.
٣. بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستثمارات الصينية على الدول الإفريقية، مع التركيز على نيجيريا نموذجًا.
٤. تحديد دور مبادرة الحزام والطريق في تعزيز الشراكات والمساعدات الصينية في إفريقيا.
٥. استخلاص استنتاجات حول مدى نجاح الاستراتيجية الصينية في تحقيق التوازن بين مصالح الصين والتنمية المستدامة في الدول المستقبِلة للاستثمارات.

منهجية البحث: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتيح دراسة الاستراتيجية الصينية في قطاع الطاقة بالقارة الإفريقية بشكل شامل، مع التركيز على حالة نيجيريا كنموذج تفصيلي للاستثمارات الصينية. كما يهدف المنهج إلى وصف الظواهر وتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة، وتفسير دوافع الصين في التوسع الاستثماري، والتوجهات الاستراتيجية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه الاستثمارات.

حدود البحث:

- **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة (٢٠٢٠–٢٠٢٤) لمواكبة أحدث التطورات في التوسع الاستثماري الصيني في قطاع الطاقة، مع الرجوع إلى السنوات السابقة عند الحاجة لتتبع جذور التطورات وفهم سياقها التاريخي.
- **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على القارة الإفريقية، مع إبراز حالة نيجيريا كنموذج تفصيلي للاستثمارات الصينية
- **الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على استراتيجيات الصين في قطاع الطاقة (النفط، الغاز، الطاقة المتجددة، والبنية التحتية المرتبطة بها) دون التطرق إلى القطاعات الأخرى مثل التعدين أو الصناعة التحويلية، مع تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه الاستثمارات.

هيكلية البحث: للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه الى خمس مطالب تليها استنتاجات وتوصيات وكما يلي: –

اولا: مفهوم الاستراتيجية وانواعها في العلاقات الدولية

ثانيا: دوافع التوسع الاستثماري الصيني في قطاع الطاقة الإفريقية

ثالثا: توجهات واستراتيجيات التوسع الاستثماري الصيني في قطاع الطاقة (نيجيريا انموذجا)

رابعا: دور مبادرة الحزام والطريق في تعزيز المساعدات والشراكات الصينية في افريقيا

خامسا: تحديات وآثار الشراكات الصينية في قطاع الطاقة الإفريقية

اولا: مفهوم الاستراتيجية وانواعها في العلاقات الدولية

١. **مفهوم الاستراتيجية:** تُعرَّف الإستراتيجية بأنها عملية دراسة وتحليل وتقييم البدائل المتاحة أمام الدولة في مواجهة قضية أو موقف معين، مع تحديد

الكيفية المثلى لتوظيف الإمكانات والموارد المتوافرة من أجل تحقيق الأهداف التي ترسمها السلطة السياسية. ولكل موقف إستراتيجية خاصة به، كما أن لكل هدف إستراتيجي أدواته وأساليبه الملائمة، إذ لا يمكن لإستراتيجية أن تنجح في سياق مختلف أو لتحقيق غايات أخرى. ومن هنا تتجلى أهمية وضوح الأهداف لأن غيابها يؤدي إلى إضعاف الإستراتيجية وشلل فعاليتها والحد من جدواها.

وفي المجال العسكري، يعرّف ليدل هارت الإستراتيجية بأنها فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية، أي أنها تمثل الأساليب التي يتم من خلالها توظيف القوة العسكرية لخدمة السياسة. كما تُعد الإستراتيجية العسكرية فنًا وعلمًا لاستخدام القوات المسلحة للدولة بهدف تحقيق الأهداف القومية، سواء عبر الاستخدام الفعلي للقوة أو من خلال التهديد باستخدامها (الديري،٢٠١٨: ص٢٧).

٢. **أنواع الاستراتيجية:** وهي على عدة أنواع وهي كالاتي:-

أ- **الإستراتيجية السياسية:** هي الإطار المخطط والمحدد الذي تتبناه الدولة لتحقيق أهدافها السياسية العليا وحماية مصالحها الحيوية، من خلال مجموعة من السياسات والخطط المنظمة التي تشمل السياسة الداخلية والخارجية، وإدارة الأجهزة الأمنية، وضمان الأمن القومي، وصون القيم والمؤسسات التي يقوم عليها النظام السياسي. وتعتبر هذه الاستراتيجية جزءًا من الاستراتيجية الشاملة للدولة، وقد ترتبط بشكل وثيق بالبعد العسكري والاقتصادي والاجتماعي، بهدف توحيد الجهود في مختلف القطاعات وتحقيق وحدة متكاملة تسهم في استقرار الدولة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية(الشيخلي،٢٠١١: ص٣٥٣).

ب- **الاستراتيجية الاقتصادية:** هي الإطار التخطيطي الذي تتبناه الدولة لإدارة وتوظيف مواردها الاقتصادية بكفاءة بهدف تحقيق مصالحها الوطنية وتنمية اقتصادها. تشمل تعبئة وتطوير الصناعة والزراعة، تنظيم القوى العاملة، الإشراف على الشؤون المالية، تكييف التجارة، دعم الإنتاج العسكري، وضمان توزيع الموارد بكفاءة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع إنتاجية وحدات العمل، تعزيز الرفاهية العامة، بناء اقتصاد قوي، وزيادة القدرة على الاستهلاك والإنتاج والتصدير، مع تحقيق التوازن بين الأهداف الوطنية والوسائل المتاحة في ظل التحديات المحلية والإقليمية والدولية(نعمة،١٩٩٨: ص١٠٨).

ت- **الإستراتيجية العسكرية:** هي عملية تخطيط وتنظيم وتوظيف الوسائل العسكرية للدولة، وفي مقدمتها القوات المسلحة، بهدف تحقيق الأهداف العسكرية الإستراتيجية المرسومة. وتعنى بإدارة الموارد القتالية من قبل القيادة العسكرية من أجل حسم الصراع وتحقيق النصر، عبر مستويين رئيسين هما المستوى العملياتي الذي يختص بإدارة الحملات العسكرية الواسعة وتنسيق تحركات القوات في مسارح العمليات، والمستوى التكتيكي الذي يركز على المواجهة المباشرة مع العدو وحسم الأهداف الجزئية. كما تشمل الإستراتيجية العسكرية إعداد الخطط والمناورات، اختيار الأهداف الحاسمة، وبناء القوة العسكرية، بما يحقق كسر إرادة الخصم ودفعه إلى التخلي عن مواصلة الصراع (البياتي، ٢٠١١: ص ٣٢٧-٢٨).

ث- **الاستراتيجية الدبلوماسية:** هي مجموعة الطرق والأساليب التي تعتمدها وزارة الخارجية مباشرة أو عبر ممثليها لتحقيق أهداف محددة، مع مراعاة اختيار التوقيت والطريقة المناسبة لاتخاذ المبادرات أو تقديم المقترحات أو إصدار البيانات، بما يشمل الدعم أو الإدانة، أو التريث أو الامتناع عن

الرد، أو تجاهل الموضوع، أو الإفصاح عن معلومات سرية، أو التأجيل، مع الالتزام بأحكام القانون الدولي وقواعد المجاملة والأخلاق الدولية (الدرسوني، ٢٠١٩: ص١٨).

ثانيا: دوافع التوسع الاستثماري الصيني في قطاع الطاقة الإفريقية: شهدت الصين منذ عام ١٩٧٨ تطورًا اقتصاديًا سريعًا، مما أدى إلى زيادة في استهلاك الطاقة وقد جعلها هذا الأمر تصنف كأكبر مستهلك للطاقة في العالم، وتحولت إلى مستورد للنفط منذ عام ١٩٩٤ والغاز منذ عام ٢٠٠٧ –Bo Kong,2019:pp.3 (4)، وحتى الوقت الحاضر تُعدّ أكبر مستهلك للطاقة عالميًا وأكبر مستورد للنفط والغاز الطبيعي ، فقد بلغ طلب الصين على النفط الأجنبي بنحو ثلثي اجمالي الطلب العالمي في عام ٢٠١٩، وبهذا فقد بلغت نسبة اعتماد الصين على النفط الخام المستورد نحو(٧٣,٥%) في عام ٢٠٢٠ مدفوعا بزيادة عدد المصانع التحويلية وتزايد عدد السكان(Hujun He et al.,2022pp.3-4) . وإنّ أهم دوافع توجه الصين نحو القارة الإفريقية هي حاجة الصين المتزايدة إلى النفط التي تواكب نموها الاقتصادي إذ أصبح نفط القارة الإفريقية أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الصينية إذ بدأ هذا الاهتمام منذ بداية التسعينيات في إطار استراتيجية تنويع مصادر إمدادات النفط وتقليل الاعتماد شبه الحصري على نفط الشرق الأوسط والخليج العربي. وتطلق الصين على هذه الاستراتيجية اسم: "عدم تركيز المخاطر" أو "تشتيت المخاطر"(قط،٢٠٠٨: ص٩٢)، وتزداد حاجة الصين إلى النفط بشكل مستمر، إذ حققت البلاد نموًا استثنائيًا بمعدل يتراوح بين (٨% – ١٠%)، مما يجعلها تعتمد بشكل متزايد على النفط المستور، وبهذا أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٤ لذلك اصبح أمن الدولة الصينية يعتمد على تأمين وضمان تدفق الطاقة، إذ شكل استهلاكها من النفط نحو (١٠,٦%) في عام ٢٠١٠ من الاستهلاك العالمي، وفي

عام٢٠٢٠ بلغ الاستهلاك نحو (٦٠%)، وفي عام ٢٠٢٤ بلغ الاستهلاك العالمي نحو(١٦,٦٢٠) مليون برميل، كما موضح في الجدول أدناه.

الجدول (١) استهلاك الصين للنفط والغاز في المدة ما بين (٢٠٢٠–٢٠٢٤)

المادة	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
النفط (مليون برميل يوميا)	١٤,٢٦٦	١٥,٠٦٦	١٥,٠٨٧	١٦,٤٦٥	١٦,٦٢٠
الغاز(مليار م٣)	٣٠٨,٣٧	٣٤٧,٨٢	٣٤٥,٨٣	٣٧٠,٧١	٤٢٨,٠

Sources:
1- ENI. World Energy Review 2025 – Oil. p. 26
2- Eni ،World Energy Review 2024 ،2024 ، p161 ، متاح على الرابط الآتي:
https://www.eni.com/content/dam/enicom/documents/eng/visione/wer/2024/World-Energy-Review-2024.pdf.

يبين الجدول (١٦) أن استهلاك الصين من النفط ارتفع من (١٤,٢٦٦) إلى (١٦,٦٢٠) مليون برميل يوميًا، ومن الغاز من (٣٠٨,٣٧) إلى (٤٢٨,٠) مليار م^3 في المدة ما بين (٢٠٢٠–٢٠٢٤)، مما يعكس نمو الطلب على الطاقة نتيجة التوسع الصناعي وازدياد اعتماد الصين على الواردات وسعيها لتنويع مزيج الطاقة عبر تعزيز استخدام الغاز الطبيعي. سوف نوضح ذلك في الشكل أدناه.

الشكل (١) يوضح استهلاك الصين للنفط (مليون برميل) والغاز (مليار م^3) في المدة ما بين (٢٠٢٠–٢٠٢٤)

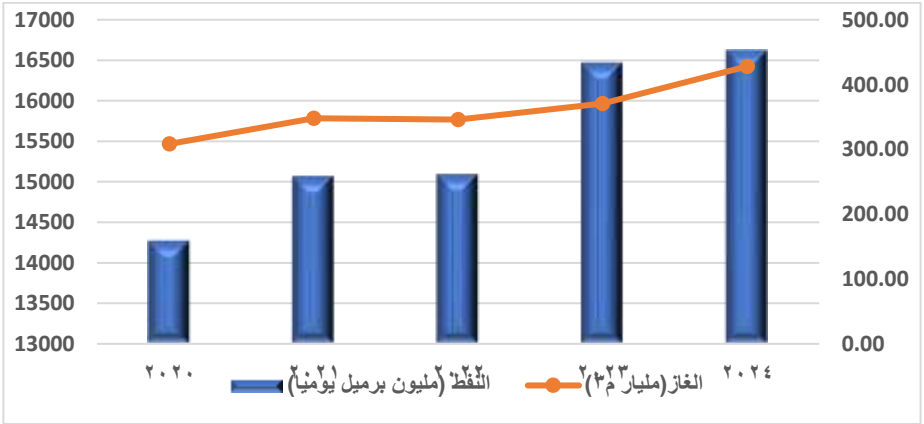

الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

وقد كانت الصين في المدة ما بين (١٩٨٠-١٩٨٥) من الدول المصدّرة للنفط بنسبة (٢٥%) من إنتاجها، لكنها تحولت منذ عام ١٩٩٠ إلى دولة مستوردة بعد أن كانت احتياطاتها المثبتة عام ١٩٩٧ تكفي حتى عام ٢٠١٨، الأمر الذي دفعها إلى التوجه نحو الاستيراد خاصة في ظل محدودية تقنياتها لاستغلال مواردها، ومع أن الشرق الأوسط والخليج كانا الموردين الرئيسين لنفطها، فإنها في السنوات الأخيرة قلّلت اعتمادها على نفط تلك المنطقة، وهذا الأمر يعود لعدة اعتبارات أهمها:

١- النزاعات والتوترات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تحديدا.

٢- المزاحمة الكبيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وتأثيرها العميق في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي (ولاسيما من حيث التواجد العسكري)، إذ تعد الصين الشرق الأوسط منطقة تخضع للإرادة الاستراتيجية للولايات المتحدة خاصة في مجال الطاقة.

٣- العوامل الجيو – تقنية التي تخص صعوبة نقل النفط وتكاليفه المرتفعة إذ إنّ ما يقارب الـ (٩٣%) من النفط يذهب إلى الصين عبر المياه، وتستلزم إمكانات مادية وفنية هائلة، فضلًا عن عبورها بمضيقين (ملكا وهرمز) اللذين يريان توترات تقلق الصين، فضلًا عن وجود تدخلات وتواجد أمريكي مستمر.

٤- الاعتماد على مورد واحد أو منطقة محددة يجعل الصين أكثر تأثرًا بتقلبات أسعار النفط العالمية مما يدفعها نحو تنويع الشركاء والمصادر (غزال،٢٠٢٥: ص٤٤٢-٤٤٧).

وتعد نيجيريا وأنغولا والجزائر من أكبر منتجي النفط في إفريقيا ولديها احتياطيات مؤكدة ضخمة كانت أنغولا ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا، واحتلت انغولا المرتبة الثالثة كمصدر النفط الخام للصين عام ٢٠١٧ Haojun Chen et al.,2024:p92)، وكانت نيجيريا المستفيد الأساس من الاستثمارات الصينية في

إفريقيا في المدة ما بين (٢٠٠٣ –٢٠٠٧) في الوقت الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة السادسة من بين الدول الإفريقية في جذب الاستثمار الصيني المباشر في عام(Abdessultane et al.,2025:p194)، وقد شهدت توجهات الاستثمار الصيني في قطاع الطاقة الإفريقي تحولات تاريخية مهمة في البداية كانت المشاركة الصينية في قطاع الطاقة الإفريقي مدفوعة بشكل أساس بالطلب المحلي على الوقود الأحفوري (النفط الخام) في إطار سياسة "الخروج" منذ عام ١٩٩٩، ومع ذلك بدأت واردات الصين من الطاقة في إفريقيا مقارنة بمناطق أخرى من العالم في التراجع في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لصالح الإنتاج الروسي والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بالتوازي مع ذلك ازدادت الاستثمارات الصينية في توليد الكهرباء في القارة خاصة بعد إطلاق مبادرة الحزام والطريق في عام ٢٠١٣، فركزت على الفحم والطاقة الكهرومائية واسعة النطاق، ومحطات الطاقة التي تعمل بالغاز والبنية التحتية للنقل (Medinilla et al., 2022:p 13)، وان اهم دوافع الصين نحو التوسع الاستثماري في القارة الإفريقية وهي كالاتي:-

أ- التنافس مع شركات البترول الغربية التي لديها صلات دائمة مع كبار المنتجين الأفارقة خصوصا (نيجيريا) بصفتها وافدًا جديدًا غالبًا ما انتهى الحال بشركات البترول الوطنية الصينية بالاستثمار في أماكن ذات أصول نفطية أقل إغراءً ومخاطر سياسية مرتفعة، وأنظمة غير مستقرة. (Edwini Kessie,2019:p2-3)

ب- يتمثل دافع آخر في التفاعل بين عوامل "الدفع" الداخلية للصين مثل فائض القدرة الصناعية في تقنيات الطاقة والبناء، وعوامل "الجذب" في أفريقيا كالنقص الحاد في الطاقة وارتفاع تكاليف رأس المال والحاجة الملحة للبنية التحتية، تشكل أساسًا لعلاقة تكافلية متينة تعزز الاستثمار الصيني في قطاع الطاقة،

ويظهر من خلال أن الاستثمار الصيني في أفريقيا ليس فقط مساعدة إنمائية غير مشروطة، بل يعكس استراتيجية تجارية مدروسة تستجيب للضرورات الاقتصادية المحلية للصين مثل استغلال القدرة الفائضة وتلبي في الوقت ذاته الاحتياجات التنموية للقارة الإفريقية.

ت- كما ان الميل نحو اعتماد عقود البناء بدلاً من الدخول في شراكات ملكية مباشرة في الأسواق الإفريقية المرتفعة المخاطر يعكس بوضوح هذا التوافق الاستراتيجي فهو يسمح للشركات الصينية بالاستفادة من خبراتها الإنشائية مع تقليل المخاطر المالية المباشرة(Kiryakova, E., et al.,2025:4-5)

ث- كما أحدثت أزمتي كوفيد-١٩ والمشاكل المناخية تبدلات مهمة في التمويل الصيني في هذا المجال اذ شهد عام ٢٠٢٠ واحداً من أكبر التراجعات في التمويل الصيني الخارجي، فقد وصل إجمالي الاستثمار في دول مبادرة الحزام والطريق على مستوى العالم نحو (٤٧ مليار/ دولار) في عام ٢٠٢٠، وهو ما يعادل انخفاضاً بنسبة (٥٤%)عن عام٢٠١٩، اذ شهدت هذه المدة انحساراً في مشاريع الفحم الخارجية، اذ أعلنت الصين عن هدفها لتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام ٢٠٦٠ وتعهد الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٢١ بأن الصين "لن تنشئ مشاريع طاقة جديدة تعمل بالفحم في الخارج".

ج- على الرغم من الهبوط في استثمارات قطاع الطاقة بعد كوفيد-١٩ كان هذا أقل وضوحاً في قطاع الطاقة المتجددة الذي استأثر على (٥٧%) من استثمارات الصين في الطاقة ضمن مبادرة الحزام والطريق في عام ٢٠٢٠ إن هذا التطور في الاستراتيجية الصينية يظهر تكيفاً مع المقاييس العالمية والواقع الاقتصادي التحول عن التركيز الأساسي على الوقود الأحفوري والمشاريع الكبرى المدعومة بالديون الحكومية نحو مبادرة حزام وطريق "أكثر" اخضرارًا وتراجع مشاريع

الفحم الجديدة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بطموحات الصين المناخية الخاصة هدف صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام ٢٠٦٠ وزيادة القدرة التنافسية للطاقة الشمسية والرياح.

ح- إن إدخال "إرشادات التنمية الخضراء" الجديدة يشير إلى تحرك نحو التوافق مع "الأسس والمقاييس البيئية الدولية" وهذا ليس مجرد تغير في رد الفعل، بل هو تكيف استراتيجي مع المقاييس البيئية العالمية المتطورة والواقع الاقتصادي مما قد يؤدي إلى مشاركة أكثر تنوعاً واستدامة في قطاع الطاقة الأفريقي.

(A. Medinilla,et ai.2022:pp.17-18)

ثالثا: توجهات واستراتيجيات التوسع الاستثماري الصيني في قطاع الطاقة (نيجيريا انموذجا)

تعد نيجيريا ثاني أكبر منتج للنفط في أفريقيا والسابع على مستوى العالم بفضل احتياطاتها المؤكدة من النفط والغاز ومكانتها في الأسواق العالمية، وتُصنف نيجيريا ضمن أكبر خمس دول (إيران، نيجيريا، البرازيل، كازاخستان، وأستراليا)، من ناحية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصين في مشاريع الطاقة والكهرباء، وهي التي تهدف لتلبية احتياجات صناعاتها المتنامية التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة ومع تزايد الطلب الصيني على النفط لتلبية احتياجات نموها الاقتصادي السريع تجد الصين نفسها مضطرة للاستحواذ على النفط من الدول الغنية به ومع انحسار الشركات النفطية الوطنية الصينية في استثمارات الطاقة في أفريقيا التي توضح الحاجة إلى اتفاقيات أو معاهدات ثنائية من الجانبين لتعزيز وحماية مصالحهما. ففي ظل المخاطر العديدة التي تواجه المستثمرين في الدول التي تعاني من عدم اليقين التنظيمي والقضائي والسياسي، وتمثل معظم الدول الإفريقية بما في ذلك نيجيريا، وغالباً ما تسعى الأطراف المتعاقدة إلى تطوير وتعزيز علاقاتها

الاستثمارية ومناخها الاستثماري عبر اتفاقيات أو معاهدات استثمارية ثنائية(Xiang, Wen, and Olubayo Oluduro,2023:pp1-2)

على الرغم من الزيادة الملحوظة في التجارة بين نيجيريا والصين خلال القرن الحادي والعشرين، إلا أن التركيز الأساسي لا يزال على النفط في الواقع تشكل منتجات النفط والغاز بنسبة (٨٧%) من صادرات نيجيريا إلى الصين ففي عام ١٩٩٧، بدأت شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) عمليات التنقيب عن النفط في حوض تشاد بموجب اتفاقية مع شركة البترول الوطنية النيجيرية (NNPC) وفي عام ١٩٩٨ قامت (CNPC) بشراء منطقتين – ٦٤ OML و٦٦ OML – في منطقة دلتا النيجر وفي أواخر عام ٢٠٠٤ تم الإبلاغ عن توقيع شركة سينوبك اتفاقيتين: الأولى مع شركة النفط النيجيرية الوطنية لتطوير خمسة آبار استكشافية، والثانية مع شركة تطوير البترول الوطنية (NPDC) وشركة آجيب النيجيرية للنفط (Eni-NAOC) لتطوير حقلي النفط أوكونو وأوكبوهو وفي نفس العام وقعت شركة بتروتشاينا اتفاقية مع مؤسسة البترول الوطنية النيجيرية (NNPC) لتزويد الصين بـ (٣٠ ألف برميل) من النفط يوميًا لمدة خمس سنوات ومع ذلك كانت هناك نقطة تحول كبيرة في أبريل ٢٠٠٦ عندما استحوذت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية (CNOOC) على حصة (٤٥%) في حقل نفط مقابل غاز نيجيري بلغ نحو (٢,٢٧ مليار دولار) ، كما اشترت (٣٥%) من رخصة استكشاف النفط في دلتا النيجر مقابل (٦٠ مليون دولار) كان هذا الاستحواذ من قبل (CNOOC) في أكبو وهو حقل نفط رئيسي في نيجيريا، أكبر استثمار أجنبي لها في العالم ، اذ ضمنت الشركة (٧٠%) من أرباح حقل النفط النيجيري رقم ٢٤٦، بينما حصلت شركة النفط الوطنية النيجيرية على (٣٠%) من الأرباح و(٨٠%) من التكاليف كما وافقت (CNOOC) على إنفاق ملياري دولار لبناء مصافي وبنية تحتية لاحقة في نيجيريا، Sapozhnikov,

(Francesca,2017:pp.18–21)، كما يوضح الجدول ادناه اهم الشركات الصينية المستثمرة في نيجيريا.

الجدول (٢) اهم الشركات الصينية المستثمرة في نيجيريا

الشركة	القطاع	النشاط
Sinopec	النفط والغاز	شراكات في مواقع مثل29–66–64 OML في التنقيب والإنتاج
CNPC	النفط والغاز	نشاطات متعددة ضمن توسع النفط والغاز في النصف الأول من ٢٠٢٥
CNOOC	النفط البحري	شراكات تصديرية فيOML ضمن الجهود المستمرة
CNCEC	البنى التحتية /طاقة الغاز	إعادة تطوير محطة معالجة الغاز بقيمة ١,٢ مليار دولار نوفمبر ٢٠٢٤
SEPCO	الطاقة الكهربائية	مشاريع طاقة كبيرة ضمن اتفاقات (FOCAC و BRI)
CGC	البنية التحتية	نشاط مستمر ضمن المشاريع العمرانية في العاصمة وأقاليم الشمال
Huawei	الاتصالات والطاقة المتجددة	إنشاء مختبر مشترك للطاقة الشمسية + توسع تقني مستمر

Sources:

1- Egbula, Margaret. and Zheng, Qi, China and Nigeria: A powerful South-South Relation", West African Challenges / N°05, The Sahel and West Africa Club Secretariat (SWAC/OECD), p10

2- O. B. C. Nwankwo and Uzoma O. Okoye, "Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC) and Socio-Economic Development of Nigeria," Nnamdi Azikiwe Journal of Political Science (NAJOPS), vol. 8, no. 1 (2023),p82.

لقد أبرمت شركة الصين الوطنية للهندسة والمعدات (CMEC) عقدًا لتشييد محطة طاقة تعمل بالغاز بقدرة إنتاجية تبلغ (٣٥٠ ميجاوات) في نيجيريا خلال عام ٢٠٢٤، فضلا عن ذلك جرت مناقشات بين شركة إكسون موبيل وشركة تشوشان الصينية حول إنشاء مصنع إيثيلين محتمل بقيمة (٧ مليار دولار)، مما يبين استمرار التركيز على الاستثمار في المشاريع البتروكيماوية الكبرى في البلاد بينما اظهرت الصين اهتمامًا بتطوير مشاريع "خضراء" ضمن مبادرة الحزام والطريق وتبني توجه نحو مشاريع أكثر استدامة ، فإن استثمار الصين بقيمة (٢٠

مليار دولار) في منشآت النفط والغاز في نيجيريا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ يعكس نهجًا عمليًا يسعى لتحقيق توازن بين التوجهات البيئية ومتطلبات النمو الاقتصادي وهذا النهج يظهر بشكل واضح في تعامل الصين مع دول إفريقيا الغنية بالموارد اذ بدأت تبني شراكات تركز على تعزيز إمدادات الموارد الطبيعية والوقود الأحفوري لدعم صناعاتها الثقيلة(Christoph Nedopil,2025:pp.6–7)مع الحفاظ على مسارها نحو التنمية المستدامة وبهذه الطريقة تقدم الصين نموذجًا براغماتيًا ثنائي المسار يجمع بين التوسع في البنية التحتية التقليدية من جهة ودعم التحول الطاقوي من جهة أخرى.

اما في مجال الطاقة المتجددة من اهم مشاريع الطاقة في نيجيريا منها محطة مامبيلا للطاقة الكهرومائية شكل مشروع مامبيلا للطاقة الكهرومائية بسعة قوة (٢٦٠٠) ميجاوات خلال المدة(١٩٨٢–١٩٨٥) وفي عام ٢٠١٢ تمت مراجعة المشروع وزادت السعة إلى (٣٠٥٠ ميجاوات) وتم تحقيق الزيادة في السعة المركبة من خلال نقل سد جيمبو الأصلي إلى نحو (٢٠ كم) باتجاه مجرى النهر لإنشاء سد نيا جديد وبالتالي توسيع منطقة مستجمعات المياه وتوفير المزيد من المياه للري وتوليد الطاقة ، وتشرف على محطة مامبيلا شركة صينية وعلى الرغم من كونها جزءًا من قطاع الطاقة المتجددة الا إن حجم المشروع وأهميته في دعم مزيج الطاقة النيجيرية يجعلها عنصرًا جوهريًا في سياق البنية التحتية للطاقة فقد توصلت الحكومة الفيدرالية النيجيرية إلى اتفاقية عقد بقيمة (٣٢٨,٨ مليون دولار) مع شركة الصين الوطنية للهندسة الميكانيكية (CMEC) في أبريل ٢٠٢٥ كجزء من المرحلة الأولى من مبادرة الطاقة الرئاسية (PPI) وتهدف هذه الاتفاقية إلى تطوير البنية التحتية لخطوط النقل ذات الجهد العالي في نيجيريا من خلال الهندسة، التوريد، البناء، والتمويل ويُعد المشروع خطوة مهمة لإعادة تأهيل وبناء (٥٤٤ كيلومترًا) من خطوط النقل بجهدي (٣٣٠ كيلوفولت و١٣٢ كيلوفولت) موزعة على ١٧ موقعًا

بسعة إجمالية تصل إلى (٧,١٤٠) ميجاوات، مما يُعزز شبكة النقل الكهربائية في البلاد ويوفر الطاقة بشكل أكثر ثقة وسرعة(FGN Power Company,2025) .وتتميز الشركات الصينية بدور كبير في تطوير الهيدروجين الأخضر في نيجيريا، اذ تعد شركة لونجي جرين إنرجي (Longi Green Energy) واحدة من اللاعبين الرائدين في هذا المجال عالي التقنية. ويعد الاستثمار الصيني في البنى التحتية لنقل الكهرباء جانبًا بالغ الأهمية رغم أنه غالبًا ما يُقلل من قيمته اذ يساهم في تمهيد الطريق لتحول الطاقة ورغم أهمية مشاريع توليد الطاقة المتجددة المباشرة مثل الطاقة الشمسية والرياح، فإن بناء شبكة حديثة وموسعة بات ضرورة ملحّة لدمج المصادر المتجددة المتقلبة وضمان الإمدادات المستقرة. ويتضح من ذلك أن استراتيجية الصين في نيجيريا تجاوزت بناء محطات توليد الطاقة فقط بل انها شملت خلق بيئة متكاملة تدعم التحول نحو الطاقة المتجددة. ويساهم هذا النهج في تعزيز أمن الطاقة النيجيري على المدى الطويل، مع دعم نمو القطاع الصناعي والتركيز على تطوير البنية التحتية للشبكة يعكس نظرة شاملة نحو تحقيق توازن ومستدام في قطاع الطاقة. (GIZ, 2025: 55)

رابعا: دور مبادرة الحزام والطريق في تعزيز المساعدات والشراكات الصينية في افريقيا

تواجه القارة الإفريقية ضعف في البنية التحتية في النقل والاتصالات وتوليد الطاقة، وتمتع مبادرة الحزام والطريق (BRI) بشعبية كبيرة اذ تُظهر البيانات المتاحة من الحكومة الصينية أن أكثر من ١٣٩ دولة حول العالم قد التزمت بتنفيذ مبادرة الحزام والطريق والتي تتضمن مشروعين للبنى التحتية، أحدهما بحري (طريق الحرير البحري) وآخر بري (حزام طريق الحرير الاقتصادي)، ووفقًا للوثائق الرسمية الصينية يبدأ طريق الحرير البحري في (ميناء تشيوانتشو بمقاطعة فوجيان)، بينما يبدأ حزام طريق الحرير الاقتصادي في مقاطعة شيآن الغربية وللتأكيد على الأهمية

السياسية والاقتصادية للمبادرة تم اعتماد مبادرة الحزام والطريق في دستور الحزب الشيوعي الصيني في عام ٢٠١٧.(Karpathiotaki et al., 2021, pp. 41–42) وتعد مبادرة الحزام والطريق (BRI) محوراً أساسياً في استراتيجية السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، اذ تسعى إلى معالجة التحديات المرتبطة بالبنية التحتية في أقاليم افريقيا واسيا وأوروبا. والشكل ادناه يوضح اهداف مبادرة الحزام والطريق

الشكل (1) اهداف مبادرة الحزام والطريق

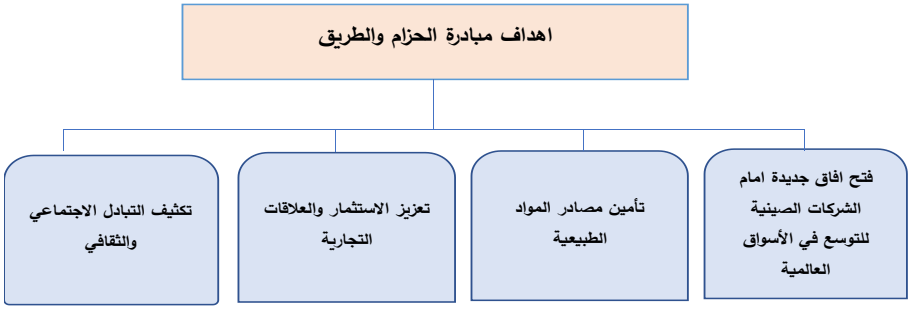

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

1– محمد خلاف وطويل نسيمة، "مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا: التحديات والرهانات"، مجلة المفكر، المجلد 17، العدد 01 (2022): ص121–122

2– مبادرة الحزام والطريق ماذا تحمل للمنطقة العربية الدورة الاستثنائية السادسة، عمان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، ديسمبر 2019، ص 4.

لقد ادت الصين دورًا هامًا في تمويل مشاريع تطوير البنية التحتية في القارة الإفريقية، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية. ففي نيجيريا، ساهمت الصين خلال المدة (٢٠٠٠–٢٠١٩) في تمويل ١٨ من أصل ١٩ قرضًا مخصصًا للبنية التحتية شملت تحديث خط سكة حديد (لاغوس–إيبادان) ومشاريع في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإجمالي تمويل نحو (٦,٨ مليار دولار) (Orji et al., 2022, pp. 58–77). أما الجزائر فقد كانت أول دولة عربية تبرم اتفاقية شراكة استراتيجية مع الصين عام ٢٠١٤، ثم انضمت رسميًا إلى مبادرة

(الحزام والطريق) عام ٢٠١٩ ما أدى إلى تضاعف الاستثمارات الصينية في البنية التحتية الطاقوية خصوصًا في مجالات المحروقات والكهرباء مع مشاريع قيمتها مليار الدولارات. ومن اهم هذه المشاريع: تطوير ميناء (الحمدانية) غرب (تيبازة) بتكلفة نحو (٦ مليار دولار)، إعادة إحياء منجم (غار جبيلات) للحديد بالتعاون مع الشريك الصيني، ومشروع مدمج لاستغلال وتحويل الفوسفات والغاز الطبيعي في الشرق الجزائري، مما يعكس دعم النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية في إطار المبادرة (رجوح وكواشي، ٢٠٢٢، ص ٢٢٢–٢٢٤).

خامسا: تحديات وآثار الشراكات الصينية في قطاع الطاقة الإفريقية: وتقسم كالاتي: –

أ– **الديون والاثار المالية:** تعمل أنغولا بنشاط على خفض ديونها المدعومة بالنفط للصين، وتتوقع أن تنخفض ما بين (٧,٥–٨ مليار دولار) في نهاية عام ٢٠٢٥، وتوقفت عن التعاقد على قروض مدعومة بالأصول خلال عام ٢٠١٧ يعكس هذا استراتيجية أوسع لتنويع التمويل وتحسين استدامة الديون. اما بالنسبة لديون نيجيريا مع الصين فقد بلغت الديون في عام٢٠٢١ نحو (٣ مليار دولار) وقد ارتفعت الديون النيجيرية للصين الى نحو (٥,١٦) مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٣، وهو ما يمثل نحو (٧%) من اجمالي دينها العام وكانت هذه القروض ميسرة وبأسعار فائدة منخفضة نسبيا وفترات سداد طويلة وهو ما كان جذاباً لنيجيريا نظراً لمحدودية مواردها المالية واحتياجاتها الملحة للبنية التحتية. غير أن أعباء خدمة الدين تمثل تحديات اقتصادية كبيرة، مما يجعل من الضروري اعتماد نهج متوازن يقوم على (التمويل المستدام، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز الإيرادات المحلية)، لضمان استدامة ديون نيجيريا على المدى البعيد. كما أوضحت إدارة الدين العام النيجيرية أنه لا يوجد أي من الأصول الوطنية قد تم رهنها كضمان الجدير بالذكر أن بنك التصدير

والاستيراد الصيني رفض في مارس ٢٠٢٣ طلباً تقدمت به نيجيريا للحصول على قرض بقيمة (٢٢,٨ مليار دولار) (Ahmed& , 2025, pp. 5–8 Agbontae)

ب- **فرص العمل ونقل المهارات في أفريقيا:** توضح الشراكات الصينية-الإفريقية في قطاع الطاقة التزام الصين بتعزيز فرص العمل ونقل المهارات على المستوى المحلي، اذ قدمت برامج تدريبية واسعة النطاق تضمنت نحو (٦٠,٠٠٠) فرصة تدريب ضمن سياق منتدى التعاون الصيني الأفريقي ومع ذلك هناك مخاوف تتعلق بتركيز الصين على تصدير المعدات والخدمات بدلًا من تطوير القدرات التصنيعية في الدول المستهدفة، كما هو الحال في أنغولا التي تواجه تحديات في تحقيق نسبة القوى العاملة المحلية المطلوبة البالغة (٧٤%) ضمن مشاريع البنية التحتية الممولة صينيًا. وقد أسهمت شركات مثل سينوبك في الجزائر بخلق نحو (١٠٠٠) وظيفة في (حقل زارزايتين)، بينما تعمل أكثر من (١٠٠٠) شركة صينية في البلاد عبر قطاعات التجارة والطاقة والزراعة، وفي أنغولا وفرت المناطق الصناعية الصينية في لواندا آلاف فرص العمل وأسهم مشروع سد (كاكولو كاباسا) في خلق أكثر من (٦٠٠٠) وظيفة، في حين أضاف مشروع الطاقة الكهرومائية في لواشيمو نحو (٣٠٠٠) وظيفة. أما في نيجيريا فقد ساهم (مشروع مامبيلا) في توفير نحو (٥٠,٠٠٠) وظيفة خلال مراحل البناء، كما ركزت الشراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الكهرباء الريفية على دعم المحتوى المحلي، وتعزيز التصنيع، وتدريب الكوادر الجديدة في مجال الطاقة النظيفة، بما يعكس تأثيرًا إيجابيًا على التنمية الاقتصادية والتقنية المستدامة في المنطقة. (Oya & Schaefer, 2019, pp. 30–40)

ت- **الانعكاسات البيئية والاجتماعية لمشاريع الطاقة الصينية في أفريقيا:** تترك الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة بأفريقيا آثارًا بيئية واجتماعية ملحوظة، وعلى الرغم من تطبيق تقييمات الأثر البيئي (EIAs). ففي الجزائر دمجت الاتفاقيات بين (سينوبك) و(سوناطراك) معايير أفضل الممارسات البيئية مع استثمار (سينوبك) نحو (٣,١٢ مليون دولار).

خلال ٢٠٢٥ في مشاريع السلامة وحماية البيئة بمنطقة (زارزايتين) (CNW Group, 2024). أما في أنغولا فقد أُغلقت مصنعان صينيان بسبب انتهاكات بيئية، بينما تهدف محطة الطاقة الكهرومائية (كاكولو كاباسا) للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز الطاقة النظيفة. وفي نيجيريا أثارت معاهدة الاستثمار الثنائية مخاوف بيئية واجتماعية، رغم أن مشاريع مثل محطة (مامبيلا) توفر كهرباء منخفضة الكربون وتدعم التنمية المستدامة. اجتماعيًا حسّنت مشاريع الطاقة الصينية الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية مثل تلبية احتياجات نحو (٥٠,٠٠٠) نسمة عبر مشروع خط أنابيب المياه الصحراوي في الجزائر وبرامج الرعاية الصحية ومياه الشرب ومحو الأمية في أنغولا بمشروع (كاكولو كاباسا) وتعويض الفئات المتأثرة في نيجيريا عبر مشروع (مامبيلا)، كما ساهمت أنظمة الطاقة الشمسية المستقلة في تعزيز التنمية وتقليل التفاوت التنموي في المناطق الريفية (Yuguda et al., 2022, p. 22).

ث- **نقل التكنولوجيا:** تشكل حالات نقل التكنولوجيا والمهارات أمثلة ملموسة على التعاون المثمر بين الدول الإفريقية والشركات الصينية في قطاع الطاقة. فقد قامت شركة باور تشاينا بتوظيف أكثر من ٥٠٠ مواطن نيجيري في مشروع كانجي، مصحوبة ببرامج تدريبية لتعزيز مهاراتهم، كما تشير بيانات قطاع التجارة في أنغولا إلى إدراك الشركات الصينية لأهمية نقل المعرفة إلى العاملين

المحليين. وفي الجزائر، أبدت شركة سينوبك اهتمامًا بتوطين عمليات التصنيع في قطاع النفط والغاز، بينما تسعى شراكة لونجي إلى دعم الإنتاج المحلي للألواح الشمسية، ما يعكس توجهًا نحو تطوير البنية الاقتصادية المستدامة.

مع ذلك تواجه عمليات نقل التكنولوجيا قيودًا في بعض القطاعات نتيجة ضعف البنية التحتية، نقص المهارات المحلية، وخلل في سلاسل التوريد. وتظل عمليات النقل محدودة للغاية في بعض مجالات التصنيع، ويشير البحث الأكاديمي إلى أهمية اعتماد سياسات تفضيلية تحفز الشركات على توظيف الأفراد المحليين ذوي الكفاءة، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية الوطنية، وتطبيق سياسات لاستبدال الواردات لزيادة المحتوى المحلي. ويرتبط جزء كبير من هذه التحديات بطبيعة عقود الهندسة والمشتريات والبناء التي تركز على تنفيذ المشاريع التقنية دون انتقال ملحوظ للمعرفة التصنيعية أو قدرات البحث والتطوير. كما ان غياب إطار قانوني وتنظيمي واضح ينظم عمليات نقل التكنولوجيا في إفريقيا، الأمر الذي أدى إلى مشكلات مثل انتهاك حقوق الملكية الفكرية والمنافسة غير العادلة مما قلل من فعالية نقل المعرفة. كما تم تسجيل مخاوف حول جودة التقنيات والمنتجات الصينية المنقولة، إذ تسبب بعضها في تأخير المشاريع وزيادة تكاليف الصيانة، مع تأثيرات بيئية سلبية مرتبطة ببعض مشاريع البنية التحتية (Mnongya, 2023, pp. 2–3). لذا تعتمد فعالية نقل التكنولوجيا على قدرة الدول المضيفة على استيعاب التقنيات ومعالجة التحديات الهيكلية الأساسية. ولزيادة الفائدة من الشراكات الدولية وتحقيق استقلالية الطاقة.(Berhe et al., 2022, pp. 126–135)

ج- **التبعية الاقتصادية وضعف التنويع في الاقتصادات الإفريقية:** ظهر الشراكات الصينية في قطاع الطاقة الإفريقي نمطًا من الاعتماد الاقتصادي غير المتكافئ، إذ تتركّز الاستثمارات الصينية في المشاريع الاستخراجية والبنى

التحتية دون إحداث أثر ملموس في نقل التكنولوجيا أو تطوير الصناعات المحلية. وقد أدّى هذا التوجّه إلى تعميق التبعية للاقتصادات الإفريقية تجاه الصين، اذ تظل القارة الإفريقية خصوصا موردا اساسيا للمواد الخام في المقابل تستورد المنتجات المصنعة، مما يحدّ من قدرتها على تحقيق التنويع الاقتصادي وبناء قاعدة إنتاجية مستقلة. وتشير الدراسات إلى أن استمرار هذا النموذج من التعاون في ظل غياب سياسات إفريقية فاعلة لإعادة هيكلة الشراكة باتجاه نقل المعرفة وبناء القدرات الصناعية وهذا من شأنه أن يعزّز التبعية الاقتصادية داخل القارة(Tawiah & Borgi, 2025, pp. 4–7)

الاستنتاجات:

١. تتسم الاستراتيجية الصينية في قطاع الطاقة الإفريقي، ولاسيما في نيجيريا، بطابع متعدد الأبعاد يجمع بين تأمين احتياجات الصين الطاقوية وتعزيز حضورها الاقتصادي في القارة.
٢. أسهمت الاستثمارات الصينية في تطوير البنية التحتية الطاقوية في نيجيريا وتحسين قدرات الإنتاج، مع تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة على مستوى التشغيل ونقل الخبرات الفنية.
٣. يبرز الجمع بين مشاريع النفط والغاز والطاقة المتجددة كنهج متكيف مع التحولات العالمية في سوق الطاقة، دون التخلي عن المصادر التقليدية ذات العوائد السريعة.
٤. تواجه هذه الاستثمارات تحديات تتعلق باستدامة الديون وحدود مشاركة الكفاءات المحلية في المشاريع الكبرى.
٥. أسهمت مبادرة الحزام والطريق في توفير إطار مؤسسي ومالي يسهل تنفيذ مشاريع الطاقة والبنية التحتية المرتبطة بها.

٦. لعبت الشركات الصينية دورًا اساسيا في سد فجوات التمويل التي تعجز عنها بعض الشراكات الغربية التقليدية.
٧. يساهم التعاون الطاقوي الصيني الإفريقي في إعادة تشكيل خريطة النفوذ الدولي في القارة الإفريقية.

التوصيات:

١. ضرورة تطوير أطر تشريعية وتنظيمية واضحة تحكم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة، بما يضمن حماية المصالح الوطنية وتعزيز الشفافية في العقود الطاقوية.
٢. تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية في نيجيريا على التفاوض وإدارة الاتفاقيات الطاقوية، بما يسهم في تحقيق توزيع أكثر توازنًا للمنافع والمخاطر.
٣. توسيع متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع الطاقوية الصينية لضمان دمج الكفاءات الوطنية في مشاريع الطاقة الصينية ونقل المعرفة التقنية والإدارية للدول الإفريقية.
٤. إعطاء أولوية متزايدة لمشاريع الطاقة المتجددة وربطها باستراتيجيات التنمية المستدامة وخطط الانتقال الطاقوي الوطنية.
٥. تطبيق معايير بيئية واجتماعية صارمة على مشاريع النفط والغاز، مع تعزيز آليات المتابعة والتقييم البيئي المستمر.
٦. اعتماد سياسات تمويل رشيدة تحد من تراكم الديون وتضمن توجيه القروض والاستثمارات نحو مشاريع ذات مردودية اقتصادية واجتماعية طويلة الأجل.
٧. تشجيع تنويع الشراكات الدولية في قطاع الطاقة لتفادي الاعتماد المفرط على شريك واحد وتعزيز القدرة التنافسية للدول الإفريقية.

قائمة المصادر

- **المصادر العربية**

١- الكتب:

١. ديري، أكرم، والهيثم الأيوبي، نحو إستراتيجية عربية جديدة، بيروت: دار اليقظة العربية، ٢٠١٨.
٢. الشيخلي، صباح عبد الحميد ، معيار الوطنية والمواطنة في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، تحرير: علاء عكاب خلف، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١١.
٣. نعمة، كاظم هاشم ، الوجيز في الإستراتيجية، بغداد: شركة أياد للطباعة الفنية، ١٩٨٨.
٤. البياتي، محمود أحمد عزت ، مرتكزات الأمن والدفاع، محرر في: علاء عكاب خلف (محرّر)، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١١.

٢-المجلات والبحوث:

١. الدرسوني، فهد بن ناصر، الاستراتيجيات الدبلوماسية، مجلة الدبلوماسي، العدد ٩٤، ديسمبر ٢٠١٩.
٢. حنينة رجوح، عتيقة كواشي، الشراكة الجزائرية الصينية على ضوء مبادرة "الحزام والطريق": المكاسب والمخاطر، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٢.
٣. محمد خلاف وطويل نسيمة، "مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا: التحديات والرهانات"، مجلة المفكر، المجلد ١٧، العدد ٠١ (٢٠٢٢).
٤. سمير قط، الاستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا الفرص والتهديدات، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، المجلد٣، العدد١، الجزائر،٢٠١٤، ٩٢.
٥. سارة محمود غزال، مسوغات التحرك الاستراتيجي الصيني في ظل مبادرة الحزام والطريق: الشرق الأوسط أنموذجا، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٢٧، ٢٠٢٥.

٣-التقارير والانترنت:

٥. (الاسكوا)، مبادرة الحزام والطريق ماذا تحمل للمنطقة العربية الدورة الاستثنائية السادسة، عمان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة، ديسمبر ٢٠١٩.

- **المصادر الإنجليزية:**

1- Books

1. A. Medinilla, K. Sergejeff & E. Domingo, The Geopolitics of African Renewable Energy: European and Chinese Investments in a Global Green Transition, ECDPM Discussion Paper No. 316, Maastricht: ECDPM, 2022 .

2- Theses & Dissertations

1- Edwini Kessie , Mariolina Eliantonio Corvaglia, China's Energy Interest in Africa: Devising an Appropriate International Framework (Work in Progress Paper, World Trade Institute).

2- Kiryakova, E., et al., China's Evolving Role in Africa's Energy Transition: Overseas Trade and Investment in Kenya, Mozambique and South Africa, ODI Global2025.

3- Xiang, Wen, and Olubayo Oluduro. "China's Investment in the Nigerian Energy Sector: A Prognosis of the Dispute Settlement Paradigm." Laws, vol. 12, no. 5, 2023.

4- Emeka Daniel Oruonye, Politics of Hydroelectric Power Development in Nigeria: A Case Study of the Mambilla Hydroelectric Power Project, Taraba State University, January 2015, pp. 19-20.Sapozhnikov, Francesca. How a Collaboration Agreement Mediates the Daily Practices of Frontline Violence Against Women Workers: An Institutional Ethnography. 2017, University of Ottawa.

3- Journals & Studies

1- Berhe, M. W., et al., "Effect of China's technology spillovers on energy intensity in Africa," Energy for Sustainable Development, Vol. 67, 2022.

2- Carlos Oya and Florian Schaefer, Chinese firms and employment dynamics in Africa: A comparative analysis, Synthesis Report, SOAS, University of London & London School of Economics,2019.
3- Tawiah, V., & Borgi, H., Sustainable Development and China–Africa Engagement: A Resource-Centric Analysis, Sustainability, Vol. 17, No. 11 (2025).
4- Anthony Orji, Ikenna Paulinus Nwodo, and Jonathan E. Ogbuabor, 'Where Do Real Output Shocks to Nigeria Mainly Emanate from? Empirical Analysis of Nigeria-China-India- USA Economic Interactions', Studia Universitatis Vasile Goldiş, Arad Seria Ştiinţe Economice 32, no. 1 (2022).
5- Taitiya Kenneth Yuguda et al., "Hydropower Development, Policy and Partnership in the 21st Century: A China-Nigeria Outlook," Energy & Environment 34, no. 6 (2022).
6- Bo Kong, China's Quest for Oil in Africa Revisited, Working Paper No. 1-11, Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies (SAIS), January 2011.
7- Haojun Chen et al., "Opportunities and Challenges of China and Angola Energy Cooperation in the Context of the Belt and Road Initiative," Open Journal of Political Science 14, no. 1، January 2024.
8- Mohammed Salah Abdessultane et al., "The Dynamics of Chinese FDI in Africa: A Case Study Algeria," Business Management and Strategy 16, no. 2 ,2025.
9- A. Medinilla, K. Sergejeff & E. Domingo, The Geopolitics of African Renewable Energy: European and Chinese Investments in a Global Green Transition, ECDPM Discussion Paper No. 316, Maastricht: ECDPM, 2022.

4- Reports & Online Sources:

1. Christoph Nedopil, China Belt and Road Initiative (BRI) Investment Report 2025 H1, Griffith Asia Institute & Green Finance & Development Center (FISF, Fudan University), July 2025.
2. FGN Power Company, "FG Signs $328M Agreement to Boost Nigeria's Electricity Supply," Press Release, April 9, 2025,: https://fgnpowerco.ng/fg-signs-328m-agreement-to-boost-nigerias-electricity-supply/ .
3. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), The Renewable Energy Transition in Africa: Powering Access, Resilience and Prosperity, commissioned by the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ), in collaboration with IRENA and KfW, July 2025.
4. Pelagia Karpathiotaki et al., "China's Belt and Road Initiative: Contributions to Connectivity," in New Dimensions of Connectivity in the Asia-Pacific, ed. Christopher Findlay and Somkiat Tangkitvanich (Canberra: ANU Press, 2021).
5. Mnongya, R. "China–Africa Collaboration in Technology Transfer." Africa-China Centre for Policy & Advisory, 2 May 2023.
6. Adam Okene Ahmed and Osasenaga Vanessa Agbontaen, "NIGERIA'S DEBT PROFILE WITH CHINA 2006-2021," Sprin Journal of Arts, Humanities and Social Sciences 4, no. 2 (March 6, 2025).
7. Sinopec Releases First Sustainable Development in Algeria, CNW Group, ٢٠٢٤, https://www.newswire.ca/news-releases/sinopec-releases-first-sustainable-development-report-in-algeria-820920206.html .
8. ENI. World Energy Review 2025 – Oil.

9. - Eni ،World Energy Review 2024 ،2024، p161 ،: متاح على الرابط الآتي
https://www.eni.com/content/dam/enicom/documents/eng/visione/wer/2024/World-Energy-Review-2024.pdf